المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر

لكلية الحقوق – جامعة المنصورة



في الفترة من ١ – ٢ إبريل ٢٠٠٩
بقاعة السنهورى بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

بحث بعنوان

الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية

إعداد

أ.د/ إبراهيم بن ناصر الحمود
الأستاذ المشارك في المعهد العالي للقضاء بالرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

الحمد لله الذي جعل المال والبنين زينة الحياة الدنيا، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وحجة على الناس أجمعين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا إلى يوم الدين أما بعد

فالمال عصب الحياة ، وعليه يقوم اقتصاد العالم ، وهو عنصر فاعل في تقدم الأمم وحضارتها ، لا يقل شأناً عن العلم كما قال الشاعر

بالعلم والمال يبني الناس ملكهم   لن يبن ملك على جهل وإقلال

وقد شهد العالم في السنوات الماضية طفرة مالية عظمى كان لها الأثر الكبير في تضخم رأس المال العالمي وتنوع أساليب الدخل والمتاجرة .

وقد تبنت البنوك العالمية زمام هذه الطفرة المالية ، فكان لها نصيب الأسد في التعاملات المالية ذات الطابع التقني الحديث، تبعاً لاختلاف وتنوع تلك التعاملات ومواردها المالية ، كالأسهم والسندات والودائع المصرفية والقروض وصناديق الاستثمار ونظام الصكوك في الأسواق المالية ، وغير ذلك مما هو متداول في السوق المالي العالمي .

وقد منيت معظم دول العالم مؤخراً بأزمة اقتصادية مفاجئة كانت سبباً في التحول السريع للمستوى الاقتصادي لدى تلك الدول ، كان له الأثر البالغ على البنية الاقتصادية .

وقد شملت الأزمة معظم الموارد المالية الكبرى ، كالبترول ، وأسعار العملات ، والبورصات ، والعقارات ، والقطاع المصرفي بوجه عام ، مما كان لها

انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي ، بسبب ارتفاع الأسعار والكساد وقلة الموارد .

وتختلف آثار أزمة المال العالمية من بلد لآخر ، مع التشابه الكبير في طرق التعامل مع هذه الأزمة لدى معظم الدول بنظام مصرفي وثيق .

ولقد خلفت الأزمة المالية التي أصابت القطاع المصرفي خسائر فادحة لدى بعض البنوك المركزية ، مما جعلها تسعى إلى طلب الدعم المالي العاجل ، فعلى سبيل المثال في شهر نوفمبر تشرين الثاني العام الماضي قدم البنك المركزي الروسي قروضاً بمبلغ ٤٢ مليار دولار ، وهو دعم موجه إلى مصارف ذات تصنيف ائتماني عالي .

وعلى نطاق أوسع فإن البنوك الدولية ترى أن استعادة الثقة بين مؤسسات المال العالمية هو التحدي الأكبر الذي سيواجه القطاع المصرفي في العالم .

وفي المقابل فإن بعض الخبراء الاقتصاديين يؤكدون أن تأثير هذه الأزمة سيكون ضعيفاً على القطاعين المالي والمصرفي في بعض البلاد العربية بسبب ضعف قنوات الاتصال بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد العالمي من جهة وحداثة المصارف الخاصة وعدم وجود أسواق مالية في تلك الدول من جهة أخرى .

وعلى كلا التقديرين فإن الأزمة المالية العالمية الحالية تعرقل سير الحياة الاقتصادية وتحد من تقدمها وتقلل من إمكاناتها بينما يؤكد بعض المحللين الاقتصاديين أن الأزمة المالية العالمية ستبلغ ذروتها في الربع الثاني من العالم الحالي ٢٠٠٩م .

فعلى سبيل المثال أعلن رئيس الوزراء الروسي [بوتين] أن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل ملموس على الاقتصاد الروسي حيث حالت دون تحقيق النجاحات المتوقعة .

ولسنا بصدد عرض أسباب تلك الأزمة وانعكاساتها المالية على الاقتصاد العالمي ، وإنما ما تقدم ذكره مدخلاً لبيان الدور الرائد الذي امتاز به التشريع الإسلامي في تقديم الحلول الكفيلة بإعادة النماء الاقتصادي لدول العالم إن هي امتثلت مبادئ الإسلام وضوابطه في رعاية المال وكيفية استغلاله بالوسائل المشروعة .

الحل الأمثل للأزمة المالية

من الواجب السؤال: كيف نحصّن اقتصادنا من تلك العلل؟ والواقع أن منظومة الاقتصادي الإسلامي بصفة عامة، ونظام التمويل الإسلامي كأحد مكونات المنظومة كافٍ لإعطائنا مناعة طبيعية، وهذا يحتاج إلى تفصيل. ولكي نختصر، نركز على نظام التمويل الإسلامي وكيف يحقق المناعة الطبيعية لاقتصادنا من تلك الأمراض الدخيلة .

فالنظام الاقتصادي الإسلامي يجعلنا غير محتاجين إلى الاستمرار في استيراد نظام اقتصادي معتل، بل وآيل للسقوط. وذلك لما يتميز به الاقتصاد الإسلامي من مزايا لا توجد في غيره ، منها :

أولا: النظام الاقتصادي الإسلامي يعطي مساحة كبيرة للحرية الاقتصادية في كافة القطاعات، ولكنه يمنع الاحتكار ولا يتجاهل العدالة الاجتماعية .

ثانيا: يعتمد نظام التمويل الإسلامي على أسس سلعية واستثمارية في توزيع الموارد المالية.

ثالثا: أن التجارة في المخاطرة ، أو ما يسميه الفقهاء عقود الغرر، محرمة صراحة .

رابعا: أن بيع الديون لا يجوز إلا بقيمتها الاسمية. ولتفصيل ذلك بصورة موازية لما عليه الاقتصاد الغربي نقول ما يلي :

أولا، من حيث الاهتمام المعتدل بالحرية الاقتصادية، فإنه يتيح مساحة أكبر لأن تمارس الدولة إجراءات فعالة للتضبيط والرقابة في الاقتصاد، منعا لانحرافات الأسواق، خاصة في مجالات الاحتكار والمضاربات القمارية، فللسلطات الرقابية أن تبيع ما لدى المحتكر من السلع بسعر السوق رغما عنه، منعا لاستغلال الجمهور.

وبالنسبة للعدالة الاجتماعية، يعتمد الإسلام نظاما لإعادة توزيع الثروات يتم تفعيله دوريا كل عام بما يقلل تدريجيا الفروق بين الغني والفقير، فنظام الزكاة مثلا مبني على إغناء الفقير وليس مجرد إطعامه. وبالإضافة إلى الزكاة، هناك نظم للأوقاف والفيء والصدقات وغيرها.

ثانيا، أن الاعتماد على الأسس الاستثمارية والسلعية في تخصيص الموارد المالية، يؤدي إلى إعطاء الكفاءة الاقتصادية الدور الأول في تخصيص الموارد. فالمصارف الإسلامية لا تقوم بالإقراض، وإنما تقدم تمويلا سلعيا أو تمويلا بالمشاركة والمضاربة والوكالة.

فمن حيث التمويل السلعي، يحصل المتعامل على سلع تسلم حالا مقابل ثمن آجل، أو يحصل على ثمن حالٍ مقابل تسليم آجل للسلع. وكذلك يمكن أن يحصل المتعامل على الموجودات والمنافع والخدمات من خلال صيغ الإجارة التشغيلية والتمويلية. وبالإضافة، يمكن أن يحصل المتعامل على تمويل لمشروعه عن طريق المشاركة أو المضاربة أو الوكالة، ولكل منها أكثر من صيغة.

وهكذا فإن عملية التمويل تصبح أبعد ما يكون عن بيع نقد ناجز بنقد آجل، إذ ينصب اهتمام البنك الإسلامي على قدرة المتمول على السداد، التي ترتبط بعاملين: جدوى استخدام المال وربحيته المتوقعة من جانب، والملاءة من جانب آخر .

ويكون التركيز على جدوى الاستخدام بدرجة أكبر. وبذلك فإن المصارف الإسلامية هي أبعد ما تكون عن مؤسسات الوساطة المالية، لأنها تأخذ الودائع

من الجمهور على أساس المضاربة والوكالة، وتستخدمها في التمويل بأساليب لا تتضمن الإقراض الربوي.

ثالثا، المتاجرة تكون في السلع والخدمات وحقوق مباحة أصلا، باستثناء السلع والخدمات المحرمة. أما العقود التي تشمل المستقبليات والمشتقات وغيرها مما يستخدم في تجارة المخاطر، فهو ضرب من المقامرة المحرمة. وبالنسبة إلى الأساليب المستخدمة في هذا المجال، فإن البيع القصير يقع في إطار بيع ما لا يملك وهو محرم شرعا.

ولأن الربا محرم وهو من أكبر الكبائر، فإن كل أنواع الشراء بتمويل ربوي لا تجوز، وهذا يشمل الشراء بالهامش. كما لا يجوز أيضا تأجيل كلا البدلين في البيع. ومن الواضح أن تطبيق تلك القواعد يحد من المضاربات السيئة التي تؤدي إلى الاختلال الاقتصادي.

ولهذا فإن الأسواق المالية في ظل نظام التمويل الإسلامي ليست قاعات للمقامرة، وإنما هي أسواق هادئة يتم فيها تبادل الأدوات المالية بصورة نظامية، بعيدا عن المضاربات المبالغ فيها، وهي بالتالي ليست مكانا يرتع فيه الباحثون عن الربح السريع واللقمة السهلة السائغة.

رابعا، من الواضح أنه عندما يقوم بنك إسلامي بتقديم تمويل بالمرابحة، أو من خلال البيع بثمن آجل، فإن الدين الناجم عن ذلك التمويل لا يمكن بيعه. والسبب في ذلك أن الشريعة تمنع بيع الدين بثمن يختلف عن قيمته الاسمية، وهذا ينفي الغرض الأساسي من وراء بيع الدين وهو بيعه قبل موعده مقابل التنازل عن جزء منه (خصم أو حسم الديون)، أو بيعه بزيادة عن قيمته الاسمية نتيجة لأنه كان قد انعقد بسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق. وبالتالي، لا يؤسس التمويل الإسلامي سوقا متكاملة للتجارة في الديون على نسق سوق السندات حاليا. وبذلك يكون قد انتفى تماما أكبر مصدر للاختلال الاقتصادي والعدوى.

ويتضح دور التعامل الربوي في إحداث الأزمة الحالية، فيما قلناه من قبل من أن تداول الديون في أسواق عالمية منظمة هو مصدر هام لعدم الاستقرار والعدوى. كما ألمحنا إلى أن نظام التمويل الربوي، على خلاف نظام التمويل الإسلامي،

نظام غير قابل للاستمرار، ونقول أيضا أنه نظام مفكك وغير متماسك. وهذا من أسباب الوقوع المتكرر في حفر الأزمات الاقتصادية. وتحتاج تلك الملامح الثلاث لبعض الإيضاح.

فمن ناحية وجود أسواق منظمة لتبادل الديون، فإن ذلك يفسح المجال لما يسمى "الأموال الساخنة،" وهي رؤوس الأموال التي تبحث عن الربح السريع، فتدخل في سوق الديون في دولة معينة بسهولة وفي وقت قصير، سعيا وراء أسعار فائدة أعلى. وحينئذ يتحسن سعر صرف عملة الدولة، وتنتعش فيها الأحوال الاقتصادية. وتشارك الدول الأخرى التي يرتبط اقتصادها بتلك الدولة في الاستمتاع بذلك الانتعاش. وعندما تتغير توقعات أصحابها حول اتجاه أسعار الفائدة تتكدر أحوالها الاقتصادية. وتنتقل العدوى بالمثل إلى الدول المرتبطة اقتصاديا بها.

ولذلك فتداول الدين، الذي هو قاعدة أصلية من قواعد التمويل الربوي مصدر كبير للاختلال الاقتصادي .

أما عدم قدرة نظام التمويل الربوي على الاستمرار، فإن قيمة الدين في هذا النظام لا تحدد سلفا. فمثلا يقترض فرد مليونا من الدراهم بسعر فائدة 10 في المائة مقسطة على خمس سنوات. فإن قام بالسداد في الموعد، فبها ونعمت. أما إذا تأخر في سداد أحد الأقساط، تفرض عليه فوائد تأخيرية قد تصل إلى ضعف سعر الفائدة الأصلي أو تزيد .

كما أن فترة السداد تطول، وبالتالي تزيد قيمة المديونية. وفي هذه الحالة يجد المقترض صعوبة في السداد. أما إذا تكرر تأخيره عن السداد، فإن الفوائد التأخيرية تزيد وفترة سداد الدين تطول أكثر وأكثر. وهذا يدخل المقترض في فخ المديونية، بحيث لا يستطيع الفكاك طوال حياته.

وقد يضطر الكثير من المقترضين إلى إعلان إفلاسهم للتخلص من ديونهم. وهذا يكلف البنوك الربوية الكثير، وقد يؤدي إلى إفلاس بعض البنوك وتساقطها واحدا بعد آخر. وعندما تتفاقم مشاكل مديونيات المتعاملين، تجد البنوك الربوية نفسها في مأزق لا تستطيع الخروج منه إلا بمعونة الحكومة، أي على حساب دافعي الضرائب المغلوبين على أمرهم.

أما في ظل التمويل الإسلامي، فإن الديون التي تترتب على التمويل السلعي بالمرابحة والبيع بثمن آجل لا يمكن زيادة قيمتها بحال من الأحوال، وإذا حدث إعسار لأسباب خارجة عن إرادة المدين، يتم إعادة جدولتها دون أية زيادة. أما المدينون المماطلون الذين يتظاهرون بالإعسار وهم قادرون على السداد، فتفرض عليهم غرامات توجه حصيلتها لأعمال الخير، إذ لا يجوز أن تستفيد منها البنوك الإسلامية.

يقول د (محمد نوري) - الخبير الاقتصادي - (اقتنع العديد من الخبراء أن الفائدة ليست الأداة المثلى لإدارة النشاط الاقتصادي ، والإسلام يفرض إلغاءها وتعويضها بمعدل الربح عن طريق نظام المشاركة الإسلامي ، أي تقاسم الربح والخسارة ، أو(الغنم بالغرم) .

أما التمويل الربوي، فهوا لعنصر الفاعل في كثير من المصارف ، فالمصارف والمؤسسات المالية تأخذ من أصحاب الأموال قروضا مضمونة الأصل والعائد، وتقدم لمستخدميها قروضا مؤمنة بضمانات مالية أوعينية .

وهكذا تترك المخاطرة ليتحملها قلة من مستخدمي الأموال. وبالتالي يصبح الاقتصاد مفككا، لأن الكثرة غير معنية بما يحدث للقلة. وعندما تواجه المصارف والمؤسسات المالية التقليدية صعوبات من أي نوع، لا نجد أحدا من الجمهور يساندها، لأنهم لا يشاركون في اتخاذ القرار، وبالتالي لا يشاركون في المخاطر. ولهذا فبمجرد أن تلوح في الأفق مقدمات مشكلة ما، تبدأ تلك المؤسسات في التساقط، حتى ينفرط عقد النظام بأكمله، ما لم تتدخل الحكومة للإنقاذ قبل فوات الأوان.

وبالطبع، فإن هذا التحليل يشير بوضوح إلى وجوب أن تتبنى الدول العربية نظام التمويل الإسلامي فورا ودون تأخير، ولكن قد يرد على ذلك بأن الخطر الذي يتهددنا يعود إلى انهيار أسعار النفط، وليس إلى التمويل الربوي بالذات. ولكن إذا كان من الممكن القول أن أسعار النفط قد انخفضت، فإنه يصعب أن نقول أنها قد انهارت في بداية الأزمة. فنحن لا ننسى أن تجاوز أسعار النفط حاجز المائة دولار للبرميل كان بسبب المضاربات التي ارتبطت بالقلاقل السياسية في منطقتنا العربية، والتي تزايدت حدتها مع احتلال العراق. ولا بد

من أن نوضح أن الأسعار المعلنة والتي ارتفعت قبل الأزمة، ليست ألأسعار التي يتم التعامل عليها في السوق، فالدول النفطية تبيع بأسعار تعاقدية تختلف باختلاف نوع النفط وشروط تسليمه. أما الأسعار المعلنة فهي أسعار التعامل في العقود المستقبلة التي تسود في الأسواق مثل سوق نيويورك للسلع، وهي أسعار يتعامل بها المضاربون، وإن شئت فقل المقامرون في السوق. أما انخفاض أسعار النفط بعد ذلك، فسببه الكساد الذي تيقن الكثيرون أنه آت لا محالة، فهو نتيجة عن الأزمة وليس سببا لها.

ولذلك فإن مصدر الخطر الحقيقي يكمن في الكساد المتوقع، الذي يمكن أن يؤثر على صادرات الدول العربية دون تمييز، بما في ذلك انخفاض الطلب على النفط. كما أن انخفاض حصيلة صادرات الدول النفطية سوف يقلل من تدفقات المعونات التي تقدمه هذه الدول لشقيقاتها العربية، وبالتالي تزداد معاناة الجميع. فالعدوى التي سوف تأتي، سوف تكون بفعل الكساد و ما يصاحبه من تدهور.

و حينما أعلنت بعض البنوك المركزية في العالم إفلاسها نتيجة الأزمة المالية الحالية التي كانت نتيجة للنظام الرأسمالي الذي يقف وراء تلك الكارثة الاقتصادية ، ثار الجدل وجاءت ردود الأفعال في الأواسط الاقتصادية لبحث الأسباب وإيجاد الحلول القادرة على الانتعاش الاقتصادي العالمي .

وقد توصل كثير من الباحثين في المال والاقتصاد إلى ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي هزت أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإضراب في المضاربات الوهمية غير المشروعة .

كما دعت كثير من المنظمات إلى إنقاذ الوضع المالي المتأزم والبحث عن خيارات بديلة تصب في صالح المال والاقتصاد وفي مقدمتها تطبيق الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع المبادئ والتقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية .

واستجابة لهذه النداءات فقد أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية قراراً بقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي ، واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام من تاريخ العقد . وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي في شرط الخيار.

كما أصدرت الهيئة قراراً يسمح بالتعامل بالصكوك الإسلامية في الأسواق المالية ، وهي عبارة عن سندات إسلامية مرتبطة بأصول ضامنة بطرق مشروعة .

وقد شهد كثير من الرأسماليين بأهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي ، وأن التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه عن طريق التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يتهم الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب .

ومن الحلول المقدمة من خبراء المال والاقتصاد في الغرب لتفادي انهيار الاقتصاد العالمي وإعادة التوازن المالي : العمل على تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢/٥ % ، وهو ما يتطابق تماماً مع إلغاء الربا وحساب نسبة الزكاة في النظام الإسلامي . وسنة الله في الكون لا تتغير ولا تتبدل ، فما بني على باطل فهو باطل وإن طال الزمن ، وما أصاب العالم من أزمات مالية ما هو إلا بسبب أنفسهم وبعدهم عن المنهج الإلهي والنظام الإسلامي ، قال تعالى {وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ...} والجزاء من جنس العمل ، فقد توعد الله جل وعلا من حارب الله ورسوله بحرب من عنده كما قال تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۞ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ ...الآية }.

فالإسلام حين حرم الربا وجعله من السبع الموبقات- أي المهلكات- لم يقتصر على الجزاء الدنيوي لأولئك الرأسماليين وانهيار اقتصادهم ، بل شن الحرب عليهم بما هو أعم من ذلك وهو ما يشهده العالم اليوم وما يعانيه نتيجة المعاملات المحرمة حتى ثبت كذب مقولتهم : (أنه لا اقتصاد إلا ببنوك ولا بنوك إلا بفوائد) ، ومتى كانت السندات الربوية والقمار والاحتكار والغش والتدليس وأكل المال بالباطل متى كان ذلك حلاً لتفادي المخاطر الاستثمارية بل ذلك معول هدم وسلاح فتاك للقضاء على الاقتصاد العالمي .

لقد أدرك عقلاء الغرب أنفسهم مؤخراً أن المصارف الإسلامية هي البديل المناسب للبنوك الغربية ، فما أن أعلنت البورصات العالمية انهيارها وظهرت أزمة القروض المالية حتى بدأ النظام المصرفي التقليدي يتصدع ويبحث عن الحلول الجذرية لهذه الأزمة .

إن المتأمل في شريعة الإسلام الصالحة لكل زمان ومكان يعلم يقيناً أنها هي النظام الأمثل للبشرية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، فهي كما قال ابن القيم – رحمه الله – [إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد] .

إن قواعد الشريعة وأحكامها هي صمام الأمان للاقتصاد العالمي ، وهي نظام كامل مستقل يحقق مقاصد الشريعة والعدل في التعاملات المالية .

ويظهر ذلك جلياً في : أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعطي الحرية الاقتصادية في كافة القطاعات ويمنع الاحتكار دفعاً للضرر ، ويمنع التعاملات التي تؤدي إلى الغرر والجهالة ، فلا عقود وهمية ولا بيوع صورية ، ولا سندات مجهولة العوائد ، ولا قروض بفوائد .

كما أن الإسلام يقر التوازن المالي تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، ومن أجل ذلك شرعت الزكاة من أجل إعانة الفقير المحتاج حتى لا يلجأ إلى استغلال المستثمرين والتعرض للديون .

كما أن المتاجرة في الإسلام تخضع للكسب الحلال { وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا } . والبنوك الإسلامية تقدم نظام تمويل المرابحة وهو البيع بثمن آجل مع تحريم بيع الدين بالدين .

فالتمويل الإسلامي لا يقوم بتأسيس المتاجرة في الديون على نسق سوق السندات المعمول به حالياً في البنوك الربوية ، ولهذا يكون الاقتصاد الإسلامي قد قطع الطريق أمام الراغبين في استغلال حاجة الناس وأكل أموالهم بالباطل .

ومتى أعسر المدين عند حلول الأجل فإن النظام الإسلامي لا يضاعف عليه الدين بسبب إعساره، وإنما يبحث عن من يعينه على سداد دينه من الراغبين في الخير، أو ينتظر حتى ميسرته كما قال تعالى { وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ }.

ومن هنا يمكن القول بأنه متى أرادت أي دولة غربية أو عربية أن تحصن نفسها ضد الأزمات المالية فلتحول نظامها الاقتصادي إلى النظام الإسلامي متى توفرت الإرادة الصادقة ، كما يجب على كل دولة أن تزيل جميع العوائق أمام حركة السلع وعوامل الإنتاج ، فالاقتصاد الإسلامي أكثر كفاءة واستقرار من أي نظام آخر يبنى اقتصاده على الربا والتمويل التقليدي ، وهذا يتطلب من أرباب البنوك حسن الإدارة والإلتزام الشرعي في التعامل المصرفي .

وتعد الصكوك الإسلامية إحدى أهم الأدوات المالية التي يستخدمها القطاع المالي الإسلامي ، فهي تمول المشروعات المختلفة ومرغوبة من قبل العملاء بما فيهم غير المسلمين .

والجدير بالذكر أن العديد من الأسواق غير الإسلامية تبحث الآن طرح السندات الإسلامية لدعم أسواقها المالية وتلبية احتياجاتها .

وقد أثبتت الدراسات والإحصاءات أن حجم القطاع المالي الإسلامي بلغ على المستوى العالمي في عام ٢٠٠٦م ٤٠٠ مليار دولار ، وفي عام ٢٠٠٧م نحو ٦٠٠ مليار دولار . كان نصيب البنوك الإسلامية منها بنسبة ٣١% والأسهم الموافقة للشريعة الإسلامية ٣٨% ، وهذه النسب تم احتسابها وفقاً للدراسة التي أعدها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية .

وفي ضوء ذلك، إذا أرادت الدول العربية أن تحصن نفسها ضد هذه الأزمة الحالية وأمثالها، فالأفضل أن تحول نظمها المالية والنقدية إلى النظام الإسلامي. وهذا يمكن تحقيقه في أي دولة خلال ما لا يزيد عن عامين، إذا توفرت الإرادة السياسية والإعداد المناسب. كما على الدول العربية أن تعمد إلى إزالة جميع العوائق أمام حركة السلع وعوامل الإنتاج، خاصة رؤوس الأموال والعمالة فيما بينها. وأن تهيئ الظروف المواتية لاستقبال الأموال والعمالة من الدول العربية بما يحقق نموا اقتصاديا حقيقيا، ويزيد من التبادل التجاري البيني، أي أن يزيد انفتاح اقتصاد الدول العربية على بعضها البعض بدلا من انفتاحها على الغرب.

وفي الوقت نفسه، على الدول العربية أن تضع برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الإقليم، يكون هدفها الأول بناء اقتصاد متنوع ومتماسك، يستطيع أن يحقق متطلبات الرفاهة لمواطنيه.

وفي العادة لسنا متشائمين ولا يجوز لنا أن نتشاءم، ولكن قد لا يكون التطبيق الفوري للاقتصاد الإسلامي مقبولا سياسيا، نتيجة لضغوط داخلية أو خارجية، وقد لا يكون التكامل الاقتصادي العربي مقبولا أيضا للأسباب نفسها. وإذا كان مالا يدرك كله لا يترك جله، فلا بد من حلول أقل نجاعة، تقدم حصانة جزئية غير كاملة. والحلول الجزئية تتكون من ثلاثة عناصر.

الأول : أن نحسِّن النظام المصرفي المختلط السائد في بعض البلدان العربية والذي يسمح بالتمويل الربوي والتمويل الإسلامي جنبا إلى جنب. وتحسين هذا النظام يتأتى من إدخال المزيد من الإصلاحات على الجوانب القانونية

والضريبية وأساليب الرقابة، لكي تكون البنوك الإسلامية والتقليدية على قدم المساواة في المعاملة، ولكي لا تعامل البنوك الإسلامية على أنها بنوك تقليدية.

الثاني : أن ندخل بعض التحسينات على قواعد التداول في الأسواق المالية العربية، يكون حدها الأدنى هو منع البيع القصير والشراء على الهامش.

الثالث : أن تزيد وتيرة التعاون الاقتصادي العربي، بحيث نستهدف زيادة التجارة البينية خلال السنوات العشر القادمة إلى ما لا يقل عن نصف حجم التجارة العربية الكلية.

وفي ضوء ذلك، من المنتظر أن يتساقط المزيد من البنوك والشركات، إما من خلال الإفلاس الصريح، أو من خلال الدمج والاستحواذ. كما نتوقع أن تتزايد موجة الكساد وتستمر خلال بقية العام الحالي، ولا تبدأ حدتها في الانخفاض إلا بعد منتصف العام القادم. كما يتوقع أن تستمر حالة الشح في السيولة إلى منتصف عام 2009 حينما تبدأ في الانحسار التدريجي، بشرط أن تبادر الإدارة الأمريكية الجديدة بتطبيق بعض السياسات التوسعية الأكثر جرأة مما هو معروض حاليا.

إلا أننا نتوقع أن تكون الأزمة الاقتصادية أقل حدة في الدول الخليجية. وإن كنا نخشى أن تواجه بعض الدول العربية غير النفطية ظروفا قاسية قبل الخروج من الأزمة. خاصة الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد الغذاء والكساء، والمعونات الخارجية، وتعاني حاليا من تجاوزات اقتصادية صعبة، تتضمن تضخما في المديونية الخارجية والداخلية، وعجزا في الميزانية والمدفوعات الخارجية، وتضخما في الأسعار، وتزايدا في الفجوة بين الأغنياء والفقراء. كما أن بعض تلك الدول يعاني من فشل ذريع في مواجهة الأزمات الصغيرة، فما بالك بالأزمات الكبيرة!

ولقد أكد المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي منذ أكثر من ثلاثين عاما في بحوثهم وأدبياتهم، أن الاقتصاد الإسلامي أكثر كفاءة واستقرارا من الشيوعية والاشتراكية والرأسمالية. وأن التمويل الإسلامي كذلك أكثر كفاءة واستقراراً واتصالا بالتنمية الاقتصادية من التمويل التقليدي المبني على الربا أو الفائدة.

والآن وقد تواترت البراهين على ذلك، فقد يعمد المسلمون أخيرا إلى الاستفادة من الصيرفة الإسلامية بصورة أكبر وأكثر فاعلية مما يقومون به الآن.

وإن كان ما يزال من المستبعد أن يقوم الغرب بالتحول إلى الصيرفة الإسلامية، فإن غريزتهم للاتجاه إلى كل ما هو نافع سوف تقودهم إلى فتح الأبواب المغلقة في وجه الصيرفة الإسلامية في بلادهم. ولا نستبعد في هذا المجال أن تحذو فرنسا وأسبانيا وألمانيا حذو بريطانيا في تعديل قوانينها بما يسمح بفتح بنوك إسلامية. كما لا أستبعد أن يحدث ذلك أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية، ولو بعد حين.

ولقد أثبتت البنوك الإسلامية في الماضي أنها أكثر استقرارا من البنوك التقليدية، ولكن هذا الاستقرار يتطلب شيئين. **الأول** هو الحرص على حسن الإدارة. **والثاني** أن تحرص البنوك الإسلامية على التزامها الشرعي، وتبتعد عن المنتجات سيئة السمعة، وعلى رأسها بيوع العينة والتورق المنظم.

وإذا توفر ذلك الشرطان، فإن البنوك الإسلامية سوف تكون في أمان من التأثيرات السلبية الحادة للأزمة، خاصة الإفلاس والتصفية.

ولكن تأثير الكساد شيء آخر. فقد ينعكس في جانبين: **الأول** انخفاض الودائع أو على الأقل تباطؤ نموها، **والثاني** مواجهة بعض المستثمرين انخفاضا في السيولة نتيجة لانخفاض الطلب على ما ينتجون من سلع وخدمات.

ولذلك فإن البنوك الإسلامية لا يمكن أن يقع عليها تأثير مباشر من الأزمة المالية العالمية. ولكنها برغم ذلك تعيش في عالم يطغى فيه التمويل الربوي على غيره، ولذلك فلا مفر من أن تتأثر بالعوامل غير المباشرة، خاصة الكساد، كما سبق بيانه. واقتصار التأثر بالعوامل غير المباشرة يعني أن البنوك الإسلامية سيكون تأثرها أقل، وقدرتها على الصمود أكثر من البنوك التقليدية.

ولكن كيف تستطيع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الإبحار بسلام عبر هذه الأزمة؟ قلنا أن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عليها أن تقوم ببعض الأمور لكي تخفف من آثار الأزمة المباشرة وغير المباشرة عليها. الأول هو الحرص على حسن الإدارة. وتأتي أهمية ذلك من أن البنوك الإسلامية تمر

بحالة توسع سريع. فبالإضافة إلى زيادة عددها، فإن بعضها يتزايد حجمه زيادة كبيرة، ويتوسع خارج الحدود إلى دول أخرى. ويخشى أن تفقد الإدارة في تلك البنوك بعض سيطرتها على الأمور، مما يعرضها إلى انخفاض شديد في كفاءة التشغيل. كما أن الإدارة وقت الأزمات تشبه الملاحة بين مياه تكثر فيها الصخور، فهي تحتاج إلى حرص خاص يمنع حدوث صدمات مريعة تودي بالمؤسسة ومن فيها. كما أن هناك عاملا مهما لا يمكن إغفاله، وهو يدخل في باب حسن إدارة المصارف الإسلامية بصفة عامة، وهو تنويع النشاط الاستثماري للبنك الإسلامي، إذ أن تنويع النشاط من المبادئ المصرفية المعتبرة، كما أن البنوك الإسلامية لديها قدرة لا تتاح للبنوك الربوية في تنويع استثماراتها، لأنها تقوم بالاستثمار المباشر، وبتمويل الإنتاج والتجارة وكذلك تمويل احتياجات الأفراد.

ويجب على البنوك الإسلامية أن لا تنسى أن إتباع القواعد الشرعية كان وما يزال سر نجاحها، وأن أساليب التمويل الإسلامي المطابقة للشريعة لها مبررات قد تغيب عن البعض أحيانا، ولكنها تظهر آجلا أو عاجلا عندما يواجه العالم مشاكل اقتصادية حادة. وإذا كان من الطبيعي أن تحفز الأزمة الجمهور التي يتعامل مع البنوك الإسلامية إلى التدقيق في تحري الحلال، فإن البنك الإسلامي الذي يصر على الاستمرار في تسويق المنتجات سيئة السمعة سوف يتعرض بدرجة أكبر إلى تدهور سمعته وفقدان ثقته.

ومن حيث انخفاض أو تباطؤ نمو الودائع، فإن المصارف الإسلامية لديها سلاح فعال لنحفز المودعين على إبقاء ودائعهم أو حتى زيادتها. هذا السلاح هو خفض نصيب البنك بصفته مضاربا من أرباح الودائع. فمن الممكن أن يقوم البنك الإسلامي بخفض تلك النسبة، والتي تتراوح عادة بين 20 و30 في المائة من أرباح الودائع لمدة سنة أو أكثر، بحيث لا يكون تأثر أرباح الودائع بالكساد كبيرا، ولا يثير تخوف المودعين. بل قد يكون من المناسب أن تنخفض تلك النسبة إلى نصفها في أول مراحل الكساد، ثم تتناقص أكثر لتصل إلى الصفر عندما يصل الكساد إلى أقصاه، وبعد ذلك ترتفع بالتدريج حتى تعود إلى ما كانت عليه. المهم أن يحافظ البنك ما أمكن على ثقة وولاء المودعين.

ومن حيث انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وتأثير ذلك على سيولة المستثمرين، فإنه من المهم ألا تحذو البنوك الإسلامية حذو البنوك التقليدية من حيث الإصرار على قيام المتمولين بالسداد الكامل في الموعد وفرض الفوائد التأخيرية وغيرها. فهذا الأسلوب سوف يؤدي بكثير من المستثمرين إلى الإفلاس والتصفية، ودخول البنك قسمة الغرماء مع باقي الدائنين، وبالتالي تحمل مخاطرة مزدوجة تتضمن خسارة المستثمر الذي اضطر إلى الإفلاس، والثاني، التحصيل الجزئي وليس الكلي لما قدمه من تمويل.

والأفضل أن يتعاون البنك الإسلامي مع المستثمرين الذين قام بتمويلهم بأساليب المشاركة والمضاربة لمساعدتهم على تذليل صعابهم وتوفيق أوضاعهم حتى تزول الأزمة، أما بالنسبة للمستثمرين الذين حصلوا على تمويل سلعي، فالأفضل أن تعاد جدولة ديونهم بما ييسر لهم السداد، دون زيادة في قيمة الدين، وذلك كما تقضي به الشريعة. كما أننا لا ننسى أن استثمارات البنوك الإسلامية تكون غالبا مركزة في القطاعات السلعية، ويكون العائد عليها أعلى من سعر الفائدة، تغطية للمخاطر التي لا توجد عادة في حالة بيع النقد بالنقد. وبالرغم من أن أسعار الفائدة تتدهور مع الكساد، فإن الهامش بينها وبين معدلات العائد على الاستثمارات الحقيقية يبقى وقد يزيد. وفي هذا مجال لتغطية الآثار المترتبة على مساعدة من يواجهون الإعسار المؤقت على توفيق أوضاعهم.

والآن فقد حان الوقت أن نسال عن مجال تأثر البنوك المركزية بالأزمة؟ البنك المركزي هو القائم على أموال الدولة وهو المسئول عن سياساتها النقدية، التي تهدف إلى استقرار الأسعار وتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية.

ومن حيث الحفاظ على قيمة الأصل، فمن الطبيعي أن تحصن البنوك المركزية قيمة احتياطياتها من مخاطر سعر الصرف عن طريق وضعها في سلة من العملات تحسب مكوناتها بدقة، بحيث تقلل ما أمكن من مخاطر تدهور أسعار الصرف. وهذا يحتاج بالضرورة إلى تعويم سعر صرف العملة المحلية أو ربطها بسلة من العملات بنسب تجارة الدولة مع بقية دول العالم. وقليل من الدول العربية من يفعل ذلك، والأغلب، أن ترتبط العملة بالدولار وحده، فيعلو سعر صرفها وينخفض مع سعر صرف الدولار. وهذا يضر بالاقتصاد الوطني ضررا شديدا، ويحرم الدولة من أن تكون لها سياسة نقدية مستقلة .

ومن الممكن أن ندعو البنوك المركزية إلى استرداد احتياطياتها واستثمارها استثمارات متوافقة مع الشريعة تكون على قدر كبير من السيولة. وهذا ليس بالأمر المستحيل، ولكن لا نتصور أن هذا الموضوع يمكن أن يطرح في الوقت الحاضر.

ولكن كيف يخرج العالم من الأزمة؟ حل الأزمة ممكن وسهل، ولكنه غير محتمل. ويتلخص في الاعتراف بفشل النظام الرأسمالي وانضمامه مع شقيقيه الشيوعي والاشتراكي إلى نادي النظم الفاشلة، ومن ثم وضع خطة للتحول إلى النظام المالي الإسلامي يمكن تنفيذها خلال عامين.

هل تقبل الدول الغربية هذا الحل؟ وهل تقبل الدول العربية هذا الحل؟ لا نرى أملا كبيرا في ذلك، بل قد يحتاج الأمر إلى تكرر مثل هذه الأزمة بصورة متزايدة الحدة قبل أن تصحو الحكومات من الغفوة المعاصرة. على الأقل، على الدول الغربية أن تفتح أبوابها للتمويل الإسلامي وتدخل في إطار النظام المالي المزدوج الذي تعمل فيه البنوك الإسلامية جنبا إلى جنب وعلى قدم المساواة مع البنوك التقليدية.

وأخيرا وليس آخرا، هل هناك مستفيدون من هذه الأزمة؟ المستفيدون أطراف عدة: على رأسهم البنوك والمؤسسات المالية الضخمة التي ارتكبت خطأ شنيعا في الإقراض العقاري الرديء ثم تمكنت من الحصول على أموال هائلة لتصحيح أخطائها دون أن تتحمل من جانبها أية تكاليف، أي أنها هبطت من طائرة توشك على السقوط باستخدام مظلة هبوط من الذهب الخالص.

ومن المستفيدين أيضا المقامرون الذين سبق وأن باعوا الكثير من الأسهم بيعا قصيرا بأسعار مرتفعة، والآن يشترونها أبخس الأثمان، ليجنوا الملايين من مصائب الناس.

<u>وخلاصة القول</u> : أن الخروج من الأزمة المالية العالمية والتى تقودها الرأسمالية الطاغية وفقاً لضوابط ومعايير الاقتصاد الإسلامى والمستنبطة من أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية يمكن إيجازه فيما يلى :

أولاً : منع كافة صور المضاربات المحرمة ومنها : المقامرات (الميسر) والتجارة بالديون ، وبالمشتقات المالية الوهمية التي سببت أضراراً للناس جميعاً على مستوى العالم . والإعتياض عنها بصور التعامل الإسلامي وقواعده الشرعية .

ثانياً : اعتماد نظم وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي القائمة على المشاركة والبيع والمعاملات الفعلية التي تُعِيد الأمن والاستقرار للاقتصاد المحلي والعالمي على حد سواء .

ثالثاً :إيجاد بديل لهيمنة العملة الواحدة التي تؤدي إلى الإضرار بكافة العملات لأن هذه الهيمنة تعتبر ضرباً من ضروب الاحتكار المنهي عنه شرعاً ، فلابد من إحياء نظام الدينار الإسلامي .

رابعاً : تحقيق المصلحة العامة الدولية ولا سيما الدول النامية الفقيرة . وذلك بتوفير سبل انتعشها اقتصاديا ، ووضعها في الجدولة العالمية للتنمية ،وتعزيزمواردها المالية ، وتحسين وضع عملتها المحلية .

خامساً :الدعم المادي والمعنوي للفقراء والمحتاجين ،وأعانتهم عل تخطي هذه الأزمة ، ومعاقبة الفآت الأخرى المتسببة .

سادساً : تشجيع الأغنياء وحثهم على مساعدة المحتاجين ، انطلاقا من مبدأ الزكاة والصدقة التي أمر بها الإسلام . حتى لا يموت الناس جوعاً ومرضاً بسبب دعاة الاستغلال والفساد .

سابعاً :تداول الأموال في البنوك والمصارف وفق قواعد الشريعة، ووضع معايير ملزمة لهذا التداول ، ومعاقبة من يحيد عن ذلك بعقوبات دولية حتى يتم تداول المال والنقد بالحق والعدل بما يحقق الخير للبشرية والحد من شرور الرأسمالية المالية .

ثامناً : إنشاء صندوق النقد العربي والإسلامي لدعم الدول العربية والإسلامية الفقيرة والنامية ، وتكون أموال العرب وكافة المسلمين تحت رعايته .

تاسعاً : تقديم نموذج اقتصادي إسلامي من خلال السوق العربية المشتركة لإنقاذ البشرية من الهلاك . ويكون بديلا عن النظام الوضعي .

أيها الإخوة الكرام :

بما أن هذا المؤتمر يعقد على أرض مصر الطيبة وفي رحاب هذه الكلية العامرة فيسرني أن أختم هذه الورقة بما ذكره شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي عند حديثه عن مواجهة الأزمة المالية العالمية ، فقد أكد فضيلته على أن الشريعة الإسلامية قادرة على مواجهة الأزمة المالية العالمية من خلال التعاملات الاقتصادية المباحة شرعاً التي تقدم كل النفع للإنسانية ومنها :- المضاربات الاقتصادية الصحيحة .

وقال : الإسلام غني بتعاليمه ومبادئه الاقتصادية التي لا تعرف الظلم والغش والخداع والابتزاز ، وتضمن إعطاء كل ذي حقٍ حقه .

وأضاف فضيلته بأن العالم الإسلامي يمكنه أن ينأى بنفسه عن كل هذه المشكلات وعن الأزمة المالية إذا ما اتجه إلى الحلول التي شرعها الله سبحانه وتعالى .

فشكر الله لفضيلته هذه الكلمات التي تسطر من ذهب فقد وضع النقاط على الحروف . وأشكر لكم استماعكم وحسن ظنكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ،،،

كتبه

د/ إبراهيم بن ناصر الحمود

الأستاذ المشارك

في المعهد العالي للقضاء بالرياض

مراجع البحث

١. الأزمة المالية : آثارها والدروس المستفادة منها .
للدكتور / حسين شحاته / جامعة الأزهر .
٢. الأزمة المالية والتمويل الإسلامي .
للدكتور /معبد علي الباري (رئيس الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي) .
٣. تداعيات الأزمة الاقتصادية وحدودها .
مقال للدكتور/ صياح مغوش/ جريدة الجزيرة السعودية .
٤. الأزمة الاقتصادية المالية / علي السالوس .
٥. الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة / رمزي زكي .
٦. حجم الأزمة المالية وأبعادها / محمد النوري (خبير اقتصادي) .

****